سجل خسائر بنسبة 1.9 بالمئة

«كامكو»: الانخفاض الحاد في المؤشر الرئيسي أدى لتراجع أداءاً السوق الكويتي

- المؤشرات الكويتية الرئيسية شهدت أداء مختلطا خلال شهر سبتمبر
- الأسواق الخليجية تشهد نمواً هامشياً بعد تعافيها على خلفية تأثرها بالنفط

قال التقرير الشهري لشركة كامكو الصادر عن أداء أسواق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي سبتمبر 2018، لقد استهلت البورصات الخليجية تداولات شهر سبتمبر على تراجع متأثرة بضعف الاسواق العالمية، إلا انها سرعان ما تعافت خلال النصف الثاني من الشهر، وخاصة السوق السعودي، على خلفية ارتفاع أسعار النفط والتقييمات الجاذبة للأسواق الخليجية مقارنة بمعظم الأسواق الناشئة على مستوى العالم. اما على صعيد أداء قطاعات السوق لهذا الشهر، سجلت أسهم قطاع الطاقة اعلى المكاسب خلال الشهر بدعم من انتعاش أسعار النفط، تبعها أسهم قطاعي التأمين والبنوك، في حين تراجعت القطاعات الأخرى.

وعلى الصعيد الدولي، شهدت معظم الأسواق اتجاهات ضعيفة خلال الشهر مع اشتداد الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين بعد أن فرض الشريكان التجاريان تعريفاتجمركية إضافية على الصفقات المتبادلة بين البلدين. وبدأ النشاط الصناعي في الصين بالفعل في إظهار علامات التراجع، في حين تشير الاستقصاءات إلى تباطؤ الطلب المحلي والصادرات.

من جهة أخرى، ساهمت أسعار النفط في توفير الدعم للاقتصادات الخليجية المصدرة للنفط مع ارتفاع أسعار النفط الخام إلى اعلى مستوياتها منذ أربع سنوات على خلفية فرض العقوبات الأمريكية على إيران التي بدأت أثارها في الانعكاس تدريجياً على الدعائم الأساسية لسوق النفط ووصلت أسعار العقود الآجلة لمزيج خام برنت إلى 82.7 دولار أمريكي للبرميل فيما يعزى لقلة المعروض النفطي بينما قام المنتجون الخليجيون بزيادة الإنتاج.

كما اتخذ المستثمرون أيضًا مواقعهم الاستثمارية في أسواق الأوراق المالية الخليجية في ظل اضطراب الأسواق الناشئة بما أثر على معظم عملات الأسواق الناشئة مقابل الدولار الأمريكي. ونظراً لربط معظم عملات دول مجلس التعاون الخليجي بالدولار الأمريكي، كان لذلك تأثيراً محدوداً على الاقتصاد كما ساهمت الموازنات الحكومية القوية لمعظم دول المنطقة في دعم الوضع. علاوة على ذلك، ساهمت أيضا قوة سوق المشاريع في المنطقة، والتي حصلت على دعم إضافي من الخطط السعودية لزيادة الإنفاق خلال العام المقبل في توفير دعما اضافياً للأسواق بنهاية الشهر.

الكويت: شهدت المؤشرات الكويتية الرئيسية أداء مختلطا خلال شهر سبتمبر، حيث ان النمو الذي شهدته الأسهم الكبرى عادله تراجعات الأسهم الصغيرة.

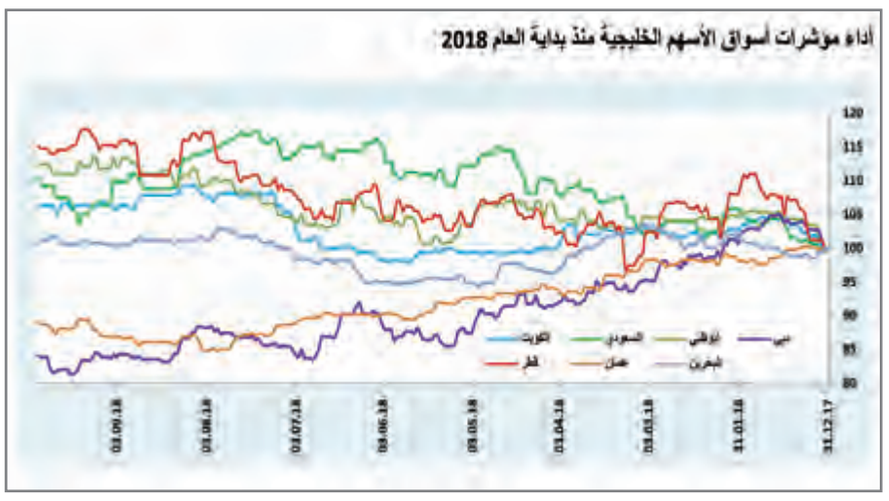

أداء أسواق الأسهم الخليجية خلال شهر سبتمبر 2018

الكويت - مؤشر السوق الأول	5,343.9	1.6%	13.5%	96.2	1,733.9	15.4	1.2	3.8%
الكويت - مؤشر السوق الرئيسي	4,735.6	(3.3%)	(1.9%)					
الكويت - مؤشر السوق العام	5,128.0	(0.1%)	6.2%					
السعودية	7,999.5	0.6%	10.7%	506.5	13,242.5	15.4	1.8	3.9%
أبوظبي	4,935.4	(1.0%)	12.2%	125.7	892.4	12.3	1.3	5.2%
دبي	2,835.0	(0.2%)	(15.9%)	98.1	1,192.1	7.7	1.0	5.8%
قطر	9,813.3	(0.7%)	15.1%	150.4	1,225.1	13.8	1.3	4.1%
البحرين	1,338.6	0.0%	0.5%	20.8	58.5	8.8	0.8	5.7%
عمان	4,543.7	2.8%	(10.9%)	12.7	63.1	9.6	0.8	6.4%
إجمالي الأسواق الخليجية				1,010.3	18,407.5	13.4	1.4	4.3%

واصل المستثمرون اقبالهم على شراء الأسهم ذات القيمة السوقية الكبيرة تحسبا لارتفاع السوق. وخلال الشهر، شهدت الكويت أيضًا المرحلة الأولى من ترقية السوق وانضمامه لمؤشر فوتسي للأسواق الناشئة الثانوية.

وانعكس اهتمام المستثمرين بوضوح على مؤشرات السوق خلال الشهر مع ارتفاع مؤشر السوق الأول بينما تراجع مؤشر السوق الرئيسي ومؤشر السوق العام بنسبة 3.3 في المائة و0.1 في المائة، على التوالي.

وقد أدى الانخفاض الحاد في مؤشر السوق الرئيسي إلى تراجع أداء السوق منذ بداية العام حتى تاريخه وتسجيله خسائر بنسبة 1.9 في المائة، في حين كانت مكاسب مؤشر السوق الأول الثنائية الرقم عند 11.5 في المائة دافعا إلى نمو المؤشر العام للسوق بنسبة 6.2 في المائة.

وارتفعت التداولات هذا الشهر على خلفية ترقية السوق وانضمامه لمؤشر فوتسي للأسواق الناشئة الثانوية. وفي جلسة 20 سبتمبر 2018، بلغت قيمة التداولات 167.3 مليون دينار كويتي، فيما يعد اعلى قيمة للأسهم المتداولة منذ مايو 2013. كما ارتفعت كمية الأسهم المتداولة خلال الجلسة وبلغت أعلى مستوياتها منذ 17 شهراً بتداول 345.6 مليون سهم. اما بالنسبة لأنشطة التداولات الشهرية فقد ارتفع اجمالي قيمة الأسهم المتداولة بحوالي 50 في المائة وبلغت 523.8 مليون دينار كويتي مقابل 356.5 مليون دينار كويتي في أغسطس 2018. كما ارتفعت كمية الأسهم المتداولة خلال الشهر وان كان بوتير أكثر بطئاً او ما يعادل 17.4 في المائة وبلغت 2.1 مليار سهم. كما يعزى ارتفاع النمو الشهري لتداولات السوق ايضاً لتراجع مستويات المقارنة الخاصة بشهر أغسطس 2018 نظراً لعطلة السوق لمدة أسبوع كامل. وتصدر سهم بنك الكويت الوطني قائمة أكثر الأسهم تداولا من حيث القيمة بتداولات بلغت قيمتها 116.0 مليون دينار كويتي تبعه سهمي بيت التمويل الكويتي وزين بتداولات بلغت قيمتها 90.9 مليون دينار كويتي، على التوالي. اما بالنسبة للتداولات الشهرية من حيث كمية الأسهم المتداولة، جاء سهم شركة تعمير للاستثمار العقاري في الصدارة، حيث تم تداول 172 مليون سهم من أسهم الشركة خلال الشهر، تبعه سهمي بيت التمويل الكويتي وبنك الكويت الوطني بتداولات بلغت 152 مليون سهم و140.4 مليون سهم، على التوالي.

اما من حيث أكثر الأسهم ارتفاعاً لهذا الشهر، جاء سهم شركة بيت الطاقة القابضة في الصدارة بنمو بلغت نسبته 36.7 في المائة تبعه سهمي شركة برقان لحفر الابار والمدار للتمويل والاستثمار بنمو بلغت نسبته 33.3 في المائة و33 في المائة، على التوالي. اما على صعيد الأسهم المتراجعة، فقد جاء في صدارتها سهم ريم العقارية وتبعه سهمي مجموعة الراي الإعلامية ومساكن الدولية للتطوير العقاري. ومال معامل انتشار السوق بقوة تجاه الأسهم المتراجعة بتراجع أسعار 101 سهم وارتفاع أسعار 49 سهماً فقط.

السعودية: شهد السوق السعودي ارتفاعًا حادًا في مستويات التذبذب خلال سبتمبر 2018، حيث سجل مؤشر السوق أدنى مستوى له على مدار ستة أشهر خلال النصف الأول من الشهر، ثم تبع ذلك انتعاشًا قويًا خلال النصف الثاني من الشهر بما حتى تاريخه للارتفاع إلى نسبة 10.7 في المائة. وجاء ذلك النمو على خلفية ارتفاع أسعار الأسهم ذات القيمة السوقية الكبيرة. كما انعكس ذلك ايضاً على أداء المؤشرات القطاعية بقيادة مؤشر قطاع الاتصالات الذي سجل نمواً شهرياً بنسبة 3.9 في المائة تبعه مؤشر قطاعي البنوك والطاقة بمكاسب شهرية بلغت نسبتها 2.7 في المائة و2.1 في المائة، على التوالي. من جهة أخرى، ساهم انخفاض أسهم قطاع المرافق العامة بنسبة 9.8 في المائة في تراجع المؤشر تبعه مؤشر قطاع التجارية والمهنية ومؤشر قطاع الرعاية الصحية بنسبة 8.3 في المائة و6.6 في المائة، على التوالي.

وعلى صعيد الانباء التنظيمية، قال الرئيس التنفيذي لشركة السوق المالية السعودية (تداول) أنه من المتوقع أن يشهد السوق السعودي سلسلة من الإصلاحات في سياق التحضير لتدفق الأموال الأجنبية العام المقبل بعد ترقية السوق للانضمام لمؤشر مورجان ستانلي. وقال إن إدارة السوق تخطط لتحفيز الإدراج في البورصة كما تعمل على تحديد إطار عمل للشركات الأجنبية لإدراج أسهمها في البورصة السعودية. وأضاف أنه سيتم إطلاق العقود الآجلة للمؤشر خلال النصف الأول من العام 2019، أي قبل الموعد المتوقع، وذلك من أجل تسهيل دخول الاستثمارات الأجنبية إلى السوق السعودية دون التسبب في أي اضطراب.

أما على الصعيد الاقتصادي، تلقى القطاع الخاص في المملكة دعماً قوياً على خلفية اعلان وزير المالية مؤخراً عن رفع الحكومة للإنفاق العام ليصل إلى حوالي 1.106 تريليون ريال سعودي في العام 2019، أي أكثر من حوالي 100 مليار ريال سعودي مقارنة بالتوقعات السابقة و 7 في المائة أعلى من توقعات العام 2018. وسينتج ذلك من خلال ارتفاع أسعار النفط وسيتم استخدامه لتعزيز النمو الاقتصادي والحد من البطالة في المملكة من خلال تشجيع نمو القطاع الخاص. ومن المتوقع أن يصل الإنفاق إلى 1.17 تريليون ريال سعودي بحلول العام 2021.

الامارات: تحرك سوق ابوظبي للأوراق المالية خلال شهر سبتمبر 2018 في حدود ضيقة كبقية الأسواق الخليجية الكبيرةوأنهى تداولات الشهر مغلقاً على تراجع بلغت نسبته 1.0 في المائة على أساس شهري عند مستوى 4835.37 نقطة. ومال معامل الانتشار نحو الأسهم المتراجعة، مع ارتفاع أسعار 16 سهم في حين سجل 27 سهم تراجعاً في أسعارها. وكان عدد المؤشرات القطاعية المتراجعة أكثر من تلك التي شهدت ارتفاعاً، وكان مؤشر قطاع الطاقة هو الأفضل اداءً في سبتمبر 2018 مع اغلاق المؤشر على ارتفاع بنسبة 3.4 في المائة على أساس شهري بقيادة سهم دانة غاز الذي ارتفع بنسبة 6.3 في المائة على أساس شهري. تبعه مؤشر قطاع الاستثمار والخدمات المالية بنمو بلغت نسبته 1.9 في المائة على أساس شهري بدعم فردي من سهم شركة الواحة كابيتال الذي سجل ارتفاعاً بلغت نسبته 2.2 في المائة في سبتمبر 2018. من جهة أخرى، منيت مؤشرات قطاعات السلع الاستهلاكية والعقار والاتصالات بأعلى مستويات التراجع بفقدها نسبة 7.4 في المائة و4.9 في المائة و2.3 في المائة، على التوالي. كما نشطت أنشطة التداول مع ارتفاع كمية الأسهم المتداولة بنسبة 73.6 في المائة على أساس شهري في سبتمبر 2018 وبلغت 1.0 مليار سهم. اما من جهة قيمة الأسهم المتداولة فقد ارتفعت بنسبة 49.5 في المائة على أساس شهري وبلغت 3.3 مليار درهم اماراتي. وعلى صعيد أنشطة الاستحواذ والاندماج، هناك انباء عن توقع وكالة موديز أن الاندماج المرتقب ما بين بنك أبوظبي التجاري، وبنك الاتحاد الوطني، ومصرف الهلال سينعكس إيجابيًا على القطاع المصرفي للبلاد. كما يتوقع أن تساهم صفقة الاندماج في تعزيز قوة تسعير الكيان المصرفي الجديد، ويؤدي إلى انخفاض تكاليف التمويل وزيادة القدرة على تلبية استثمارات أكبر. وهناك مساهمين مشتركين ما بين البنوك الثلاثة، حيث يمتلك مجلس أبو ظبي للاستثمار حصصاً تبلغ 63 في المائة في بنك أبوظبي التجاري، و 50 في المائة في بنك الاتحاد الوطني، و 100 في المائة من أسهم مصرف الهلال.

بعد ان تراجع مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 3.9 في المائة في أغسطس 2018، أنهى المؤشر تداولات الشهر دون تغير يذكر مغلقاً على تراجع هامشي. حيث خسر المؤشر نسبة 0.2 في المائة من قيمته على أساس شهري واغلق عند مستوى 2834.95 نقطة نظراً للأداء المختلط لقطاعات السوق المختلفة. وكان مؤشر قطاع التأمين هو الأفضل اداءً بنمو بلغت نسبته 19.5 في المائة على خلفية نمو سهم شركة التأمين العربية الإسلامية بنسبة 47.7 في المائة. وجاء قطاع البنوك ثانياً بنمو بلغت نسبته 3.0 في المائة على أساس شهري بدعم من النمو الذي سجله سهم بنك دبي التجاري بنسبة 5.1 في المائة تبعه سهم بنك الامارات دبي الوطني بنمو بلغت نسبته 1.6 في المائة.وسجل أداء مؤشر قطاعي الاتصالات والخدمات أعلى نسبة تراجع بفقدهما 6.4 في المائة و5.8 في المائة من قيمتهما، على التوالي. كما تراجع أداء مؤشر قطاع الاستثمار والخدمات المالية بنسبة 5.3 في المائة على خلفية تراجع سهمي دبي للاستثمار وسوق دبي المالي بنسبة 6.0 في المائة و3.6 في المائة على أساس شهري، على التوالي. حيث أعلنت دبي للاستثمار أن الإنجاز في مشروع تلال ميرديف للوحدات السكنية والتجارية الذي تعمل على تطويره شركتها التابعة دبي للاستثمار العقاري قد بلغت 50 في المائة. ويحرز المشروع تقدماً كبيراً وفقاً للجدول الزمني، حيث تم استكمال ما نسبته 54 في المائة من جنايناافنيو، و50 في المائة من نسايم افنيو و12 في المائة من ملتقى افنيو. اما من جهة أنشطة التداول فقد شهدت ارتفاعاً قوياً مع نمو قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 75.6 في المائة على أساس شهري وبلوغها 4.38 مليار درهم اماراتي مقابل 2.49 مليار درهم في أغسطس 2018. وارتفعت كمية الأسهم المتداولة بأكثر من الضعف مسجلة نمواً بنسبة 138 في المائة على أساس شهري، حيث ارتفعت من 1.7 مليار سهم إلى 4.1 مليار سهم.

قطر: أنهى مؤشر بورصة قطر تداولات سبتمبر 2018 على تراجع هامشي إلا انه ما زال في مركز الصدارة كأكثر الأسواق الخليجية ارتفاعاً على أساس الأداء منذ بداية العام حتى تاريخه. هذا وقد تراجع مؤشر قطر 20 بنسبة 0.7 في المائة على أساس شهري ليغلق عند 9813.32 نقطة في سبتمبر 2018.وكان اداء مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم والذي يشمل نطاقاً أوسع من السوق ثابتاً دون تغير يذكر مقارنة بالشهر السابق. ومال معامل الانتشار تجاه الأسهم المتراجعة، حيث تراجعت أسعار 26 سهم في حين سجل 18 سهماً ارتفاعاً في أسعارها مقارنة بالشهر السابق. وكان الأداء القطاعي مختلطاً وضم مزيجاً من القطاعات الرابحة والخاسرة، بينما كان مؤشر قطاع البضائع والخدمات الاستهلاكية الأفضل اداءً خلال الشهر مرتفعة بنسبة 11.1 في المائة على أساس شهري بدعم من ارتفاع سعر سهم قطر للوقود (17.7+ في المائة) تبعه سهم شركة زاد القابضة بنمو بلغت نسبته 16 في المائة. وارتفع مؤشر قطاع الصناعة مسجلا نموا شهريا بلغت نسبته 2.0 في المائة على خلفية ارتفاع سهم مسيعيد للبتروكيماويات القابضة (7.3+ في المائة) وصناعات قطر (2.7+ في المائة). من جهة أخرى، كان مؤشر قطاع الاتصالات الأسوأ اداءً بفقده نسبة 5.4 في المائة من قيمته على أساس شهري في سبتمبر 2018 نظراً لتراجع سهمي اريد وفودافون قطر بنسبة 5.8 في المائة و4.9 في المائة، على التوالي. وكانتأسهم قطاع البنوك والخدمات المالية هي الأنشط من حيث التداولات الشهرية خلال سبتمبر 2018، مستحوذة على نسبة 41.1 في المائة من اجمالي قيمة الأسهم المتداولة، تبعها شقطاع الصناعات وقطاع البضائع والخدمات الاستهلاكية باستحواذهما على نسبة 18.9 في المائة و13.3 في المائة، على التوالي، من قيمة الأسهم المتداولة.

البحرين: كانت بورصة البحرين ضمن الأسواق المالية القليلة التي سجلت نمواً في سبتمبر 2018 وان كان بنسبة هامشية. حيث ارتفع مؤشر بورصة البحرين بنسبة 0.5 في المائة على أساس شهري واحتفظ بمستواه دون تغير فيما يتعلق بأدائه منذ بداية العام حتى تاريخه. وعلى صعيد الانباء الاقتصادية، توقعت "فيتش سوليوشنز" أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي للبحرين بنسبة 3.4 في المائة في العام 2018 متراجعاً عن مستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعام 2017 البلغ بنسبة 3.8 في المائة على خلفية اضطرابات انتاج النفط في الربع الأول من العام 2018. كما يتوقع ايضاً تباطؤ معدلات النمو بدءاً من العام 2019 على خلفية تشديد السياسات المالية وارتفاع مستويات الدين الحكومي وتراجع الاحتياطات المالية. كما يتوقع ان يتوقف برنامج الدعم الخليجي لإنقاذ البحرين المقدم من الكويت والسعودية والإمارات على مدى عمليات التصحيح المالي في موازنة البحرين للعام 2019.

عمان: سجل السوق العماني نمواً شهرياً للشهر الثاني على التوالي في سبتمبر 2018، مع ارتفاع مؤشر سوق مسقط 30 وتسجيله أفضل أداءً شهرياً على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. وأنهى المؤشر تداولات الشهر بنمو بلغت نسبته 2.8 في المائة واغلق عند مستوى 4,543.68 نقطة، إلا انه بالنسبة لأداء المؤشر منذ بداية العام حتى تاريخه، جاء سوق مسقط للأوراق المالية ثانياً كأسوأ الأسواق اداءً بتراجع بلغت نسبته 10.9 في المائة. وجاء ارتفاع السوق في سبتمبر 2018 بدعم من الأداء الجيد لقطاعات السوق الثلاث. وكان مؤشر قطاع الخدمات الأكثر ارتفاعاً بنمو بلغت نسبته 3.8 في المائة، تبعه مؤشر القطاع المالي والقطاع الصناعي بنمو شهري بلغت نسبته 2.0 في المائة و1.5 في المائة، على التوالي. كما شهدت أنشطة التداول انتعاشاً ملحوظاً مع ارتفاع اجمالي قيمة الأسهم المتداولة لتصل إلى 24.3 مليون ريال عماني بنمو شهري بلغت نسبته 66.7 في المائة، في حين بلغ اجمالي كمية الأسهم المتداولة 85.2 مليون سهم بنمو شهر بلغت نسبته 38.0 في المائة

خلال الثلاثة أرباع الأولى من العام الجاري .. في 123 جلسة تداول

«الاستثمار الوطنية»: 17.8 مليون دينار المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة

قال تقرير شركة الاستثمار الوطنية الصادر امس الاثنين لقد أنهت بورصة الكويت تعاملاتها للتسعة شهور الأولى من العام الجاري على تباين في أداء مؤشراتها وذلك مقارنة مع سعر التأسيس الذي تم العمل به مطلع شهر أبريل الماضي، حيث ارتفعت مؤشرات (السوق العام، السوق الأول، NIC50) بنسب بلغت 2.6%، 6.9%، و 10.2% على التوالي، بينما تراجع أداء مؤشر السوق الرئيسي منفردا بنسبة 5.3%. كما بلغ المعدل اليومي لقيمة الاسهم المتداولة خلال الثلاثة أرباع الأولى من العام الجاري ما يقارب 17.8مليون د.ك وذلك خلال 123 جلسة تداول بالمقارنة مع25.5مليون د.ك للفترة المماثلة لعام2017، كما بلغ المعدل اليومي لكمية التداول نحو 84.7 مليون سهم.

شهدت تداولات بورصة الكويت خلال التسعة شهور من عام 2018 العديد من المتغيرات والتي بدورها انعكست على نشاط السوق بشكل عام، ولعل أهم هذه المتغيرات وأبرزها كان تدشينالمرحلة الثانية من عملية تطوير بورصة الكويت بداية شهر أبريل الماضي،والتي اشتملت على تغيرات جذرية في البيئة التشغيلية للسوق، جاء في مقدمتها عملية تقسيم السوق إلى ثلاث أسواق، إلى جانب إطلاق ثلاث مؤشرات وزنية جديدة لهذه الأسواق الثلاثة.كما تم تفعيل آلية فواصل التداول المستمر لمؤشرات السوق. حيث تشكل هذه الخطوة القاعدة الاساسية لتجهيز البنية التحتية للبورصة لإضافة العديد من الأدوات الاستثمارية التي تستهدف زيادة السيولة بشكل كبير، والعمل على تكوين قاعدة متينة للاستثمار الآمن وامكانية استقطاب المؤسسات الاستثمارية الإقليمية والعالمية نحو البورصة الكويتية. وعليه يمكننا وصف نشاط السوق من خلال تقسيم الإطار الزمني للفترة إلى قسمين،القسم الأول يشمل الربع الأول فقط، والقسم الثاني يضم الربع الثاني والثالث من العام الحالي.

حركة المؤشرات الوزنية والسعرية خلال الربع الأول، نجحت في تحقيق مكاسب سوقية، وذلك بالتزامن مع ارتفاع شهية المتداولين وزيادة جرعة التفاؤل تجاه النتائج السنوية للشركات المدرجة وتوزيعاتها، مما ساعد على استحواذ الأسهم القيادية والتشغيلية على النصيب الأكبر من اجمالي التداولات مع وجود بعض النشاط المضاربي على بقية الأسهم سواء المتوسطة أو الصغيرة، كما أن توجه أنظار المستثمرين في الثلث الأخير لهذا الربع نحو الأسهم القيادية بشكل خاص قد تزامن مع انطلاق قطار اجتماع الجمعيات العمومية للشركات واقرارها للتوزيعات المقترحة حيث شكلت مجموع قيم تداول أسهم الشركات لمؤشر كويت 15 ما يقارب 66% من إجمالي تداولات السوق خلال شهر مارس. ومع هذه المعطيات أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها للربع الأول من العام الجاري على ارتفاع في أداء كافة مؤشراتها الوزنية والسعرية وذلك بالمقارنة مع نهاية 2017،حيث ارتفعت المؤشرات (السعري – الوزني – مؤشركويت 15) بنسببلغت 3.5% و3.6% و6.1% على التوالي، ولكن وسط مستويات قيم تداول متواضعة نسبيا.

ومع بداية الربع الثاني بدأت بورصة الكويت بالعمل بنظام تقسيم السوق للشركات المدرجة به إلى الأسواق الثلاثة والمعمول بها حاليا وذلك وفق معايير معينة (أبرزها القيمة السوقية ومعدل السيولة) لتلبي احتياجات السوق الكويتي من تطوير وتدفع به نحو الارتقاء. شهد السوق مرحلة تراجع ملحوظة نسبيا خلال شهر إبريل وشهر مايو بلغت 5.4%، عند مستوى 4731.4 نقطة بجلسة 24 مايو، وهو أدنى مستوى للمؤشر منذ بدء العمل به، خاسرا بذلك نحو270 نقطة بتاريخ 24 مايو2018 ، وسط انخفاض نشاط تداولات السوق، حيث وصل المعدل اليومي للقيمة المتداولة خلال شهرين إبريل ومايو ما يقارب 10 مليون د.ك.

الخطوط القطرية تعزز أسطولها من طائرات إيرباص A350-1000

إحدى طائرات الخطوط القطرية

أعلنت الخطوط الجوية القطرية عن تعديل طلبيتها على خمس طائرات من طراز A350–900 إلى الطراز الأكبر من العائلة عينها من طراز A350–1000. ويأتي هذا التأكيد على الطراز الأكبر من عائلة إيرباص A350 XWB التي تتمتع بنجاح استثنائي، لتعكس حاجة الناقلة، التي اشتهرت بخدماتها المصنفة بخمسة نجوم، لتعزيز نمو طاقتها الاستيعابية وفقاً لأفضل معايير الفاعلية التشغيلية والراحة في الأجواء.

ويأتي تعديل الطلبية الأخير ليؤكد مكانة الخطوط الجوية القطرية كأكبر مشغل لطائرات A350–1000 بواقع اسطول يضم 42 طائرة من هذا الطراز. ويتميز هيكل طائرة A350–1000 بطوله الذي يفوق الطراز الأصغر من العائلة عينها بسبعة أمتار، مما يتيح قدرة استيعابية أكبر، بواقع 44 مقعداً إضافياً وفقاً للترتيب الذي تعتمده الخطوط الجوية القطرية على هذه الطائرة، كما يسهم في تلبية الطلب على الوجهات طويلة المدى التي تشهد اقبالاً كبيراً.

وقال سعادة أكبر الباكر، الرئيس التنفيذي لمجموعة الخطوط الجوية القطرية: «نحن سعداء في الخطوط الجوية القطرية لتعديل 5 طائرات من طلبيتنا السابقة من طراز A350–900 إلى الطراز الذي اطلق لاحقاً وهو A350–1000. منذ تسلمنا لأول طائرة من طراز A350–1000 على مستوى العالم في فبراير من العام الحالي، ونحن راضون للغاية عن أداء الطائرة، مما دفعنا إلى تعديل طلبيتنا السابقة. نحن ننظر إلى A350–1000 كإضافة نوعية لأسطول طائراتنا، وقد لاقت استحساناً من قبل مسافرينا، الذين استمتعوا بتجربة السفر على الجيل الجديد من الطائرات المزودة بتقنيات وسبل راحة غير مسبوقة".

وصرح جيوم فوري، رئيس شركة إيرباص للطائرات التجارية: "إن عائلة طائرات A350 في تطور مستمر وتحافظ على مكانتها الرائدة في الوجهات طويلة المدى في فئة الطائرات متوسطة الحجم منذ دخولها إلى الخدمة ويسرنا أن نرى مشغلها الأول عالمياً، الخطوط الجوية القطرية، تجدد الثقة في طراز A350–1000."

وأضاف فوري: " تشتهر الخطوط الجوية القطرية بخدماتها المتميزة عالمياً، ويسعدنا أن تسهم طائرتنا من طراز A350–1000 في النجاحات المتواصلة للناقلة القطرية من خلال تلبية الطلب على الوجهات طويلة المدى التي تشهد اقبالاً كبيراً إضافة إلى توفير راحة لا تضاهى للمسافرين على متنها."

وتتميز طائرات A350–1000 التي تشغلها الخطوط الجوية القطرية بمقصورتها من طراز Qsuite التي تشمل ترتيباً خاصاً لمقاعد درجة رجال الأعمال، والتي تقدم مفهوماً مبتكراً للراحة في الأجواء.

وبواقع طلبية تشمل 76 طائرة، تعتبر الخطوط الجوية القطرية أكبر عميل لعائلة طائرات A350 XWB، وتشغل الناقلة القطرية حالياً 30 طائرة من هذه العائلة تشمل 27 طائرة من طراز A350–900 و3 طائرات من طراز A350–1000.منذ دخولها في الخدمة، أكدت طائرة A350–1000 فاعليتها غير المسبوقة ومدى اقتصاديتها والاعتمادية التشغيلية الفريدة.